وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، ٣١ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

«أرامكو» تعلن المحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية عند 12 مليون برميل يومياً

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «أرامكو السعودية» أنها ستحافظ على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يومياً مع عدم المضي بخطط زيادة الإنتاج إلى 13 مليون برميل يومياً، وذلك بعدما «تلقّت توجيهاً من وزارة الطاقة».

وقالت «أرامكو» في إفصاح على موقع سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تداول)، يوم الثلاثاء، إنها «تلقت توجيهاً من وزارة الطاقة بالمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يومياً، وعدم الاستمرار في رفع الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة إلى مستوى 13 مليون برميل يومياً».

وأوضحت أن مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة يُحدد من قبل الدولة وفقاً لنظام المواد الهيدروكربونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 37) بتاريخ 20 ديسمبر (كانون الأول) 2017، وذكرت أنها ستعمل على تحديث التوجيه الاسترشادي للإنفاق الرأسمالي عندما يتم الإعلان عن نتائج عام 2023 في مارس (آذار).

وكانت «أرامكو» أعلنت في مارس 2020 أنها تلقت توجيهاً من وزارة الطاقة برفع مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة إلى 13 مليون برميل يومياً بحلول عام 2027.

ووفق ما أعلنت وزارة الطاقة أخيراً، يصل حجم إنتاج السعودية من النفط حالياً إلى حوالي 9 ملايين برميل يومياً، وهو مستوى ستحافظ عليه المملكة حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي، مع تمديدها الخفض الطوعي للإنتاج والبالغ مليون برميل يومياً الذي بدأ تطبيقه في يوليو (حزيران) الماضي حتى نهاية مارس، دعماً لاستقرار السوق.

هذا القرار «سيدفع الاستثمارات إلى الطاقة المتجددة والتقنيات منخفضة الكربون؛ مثل احتجاز الكربون وتخزينه، مع الحفاظ على تفوق المملكة في أسواق النفط»، تقول الخبيرة في مجال الطاقة جيسيكا عبيد في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، لافتة إلى أنه «لدى المملكة أهداف طموحة للطاقة المتجددة تتمثل في الوصول إلى 50 في المائة من توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، وهي تقوم بتنفيذ مشاريع ضخمة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ما من شأنه أن يقلل الطلب على النفط المحروق للاستهلاك المحلي ويحرره بدلاً من ذلك للتصدير». ورأت أن هذا القرار سيدفع المستثمرين إلى الاتجاه إلى استثمارات الطاقة منخفضة الكربون.

وكانت «أرامكو» أكدت في وقت سابق عزمها على الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لدعم البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في المملكة، وتطوير حلول منخفضة الكربون واستخدامات غير قائمة على الحرق لمنتجاتها، والاستثمار في تطوير تقنيات خفض انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. وأوضحت أنها أكملت أعمال الإقفال المالي لمشروعي الشعيبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، وهو أكبر محطة كهروضوئية في الشرق الأوسط.

وتتطلع الشركة إلى توسيع أعمالها في مجال التكرير والبتروكيماويات، سواء على الصعيد المحلي أو في الأسواق العالمية، إلى جانب الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة، حيث تخطط لبدء تشغيل منشأتين تجريبيتين بحلول عام 2025 لإنتاج الوقود الاصطناعي الذي تنبعث منه كميات أقل من ثاني أكسيد الكربون عند حرقه؛ وفق ما أعلنت في أكتوبر (تشرين الثاني) الماضي.

كما تسعى لأن تصبح مصدّراً رئيسياً للهيدروجين الأزرق، حيث قالت إنها أحرزت تقدماً في محادثات توريد الهيدروجين الأزرق إلى آسيا خلال السنوات الخمس المقبلة، خصوصاً إلى كوريا الجنوبية واليابان.

الطاقة الفائضة كافية

من جهته، أوضح عضو مجلس الشورى فضل البوعينين في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، أن التوجيه الذي تلقته «أرامكو» يعني الإبقاء على الطاقة الإنتاجية القصوى عند مستوياتها الحالية دون تغيير، حيث كان من المخطط رفعها إلى 13 مليوناً، إلا أن الطاقة الفائضة في الوقت الراهن تُعد كافية للتعامل مع متغيرات الطلب المفاجئة حين الأزمات.

وأشار البوعينين إلى أن المملكة ما زالت تحتفظ بطاقة إنتاجية فائضة تستطيع استخدامها لتلبية الطلب المفاجئ في الأزمات، وأيضاً التزامها بتعزيز مزيج الطاقة من خلال توجيه مزيد من الاستثمارات نحو الطاقة المتجددة. وأوضح أن توجيه مزيد من الاستثمارات الرأسمالية لرفع الطاقة الإنتاجية دون الحاجة لها، مع الأخذ في الاعتبار وجود طاقة فائضة حالياً، قد لا يكون متوافقاً مع الحاجة، موضحاً أنه من الأجدر إعادة توجيه تلك الاستثمارات لتعزيز مصادر الطاقة الأخرى، ومنها الطاقة المتجددة، للوصول إلى مزيج طاقة أمثل، حتى يحقق مستهدف تنويع مزيج الطاقة وخفض الانبعاثات الضارة.

وإذ لفت إلى أن مسؤولية أمن الطاقة يجب أن تتحمله جميع البلدان، أوضح البوعينين أن القرار لا علاقة له بالمشكلات الفنية لتطوير البرنامج، بل هو مرتبط بتوجيه الحكومة التي تمتلك حق تحديد الطاقة الإنتاجية القصوى؛ وفقاً لنظام المواد الهيدروكربونية، الصادر في عام 2017.

من جانبه، أكد عضو مجلس الشورى السابق والخبير الاقتصادي الدكتور فهد بن جمعة لـ«الشرق الأوسط»، أن الدولة تستثمر مليارات الدولارات في إنتاج الطاقة المتجددة. وقال إن هذا القرار يزيد الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة، ويصب في مصلحة زيادة الإنفاق على مشاريع «أرامكو».

وتابع أن المنظمات الدولية ستستمر في قراراتها السابقة بخصوص خفض الإنتاج، مؤكداً أن سياسات «أوبك» و«أوبك بلس» تعتمد على حالة أسواق النفط العالمية، وفي حال وجود النقص والزيادة سوف يتم إصدار قرارات جديدة حاسمة تتناغم مع حجم المتغيرات.

وأكمل أن جميع البلدان المنتجة مسؤولة عن توفير الإمدادات العالمية للنفط، وبالتالي يجب النظر إلى إجمالي المعروض في الأسواق ومقارنتها بحجم الطلب.

وفي السياق نفسه، أبلغ مصدر مطلع «رويترز» أن هذا التغيير سيقود الزخم نحو مجالات النمو لـ«أرامكو»، مثل الغاز ومصادر الطاقة الجديدة.

وكانت «أرامكو» استهلت جهودها في عمليات الدمج والاستحواذ في مجال الغاز الطبيعي المسال العام الماضي، إذ اشترت حصة أقلية في «ميد أوشن إنرجي» مقابل 500 مليون دولار.

ومن المتوقع أن تعلن «أرامكو» أحدث التطورات بشأن خطط الإنفاق الرأسمالي عندما تعلن عن نتائج أعمال العام 2023 بأكمله في مارس المقبل.

النفط يرتفع وسط تفاقم التوترات الجيوسياسية المربكة للإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء، بعد انخفاض أكثر من واحد بالمئة في الجلسة السابقة، إذ أجج تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة منتجة رئيسة بالشرق الأوسط المخاوف بشأن الإمدادات.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت سبعة سنتات بما يعادل 0.07 بالمئة إلى 82.46 دولارا للبرميل. وارتفع الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 15 سنتا أو 0.31 بالمئة إلى 76.93 دولارا للبرميل. وانخفض كلا العقدين أكثر من دولار واحد يوم الاثنين، إذ غذت أزمة العقارات المتفاقمة المخاوف بشأن الطلب من الصين، أكبر مستهلك للخام في العالم، بعد أن أمرت محكمة في هونغ كونغ بتصفية مجموعة تشاينا إيفرجراند العقارية العملاقة.

وقال سوفرو ساركار قائد قطاع في بنك دي بي اس: «إن تداول أسعار النفط فوق 80 دولارًا أميركيًا للبرميل يؤدي إلى تسعير بعض علاوة المخاطر الجيوسياسية مرة أخرى مع استمرار تصاعد التوترات في منطقة الشرق الأوسط. وقد يتلاشى هذا في غضون أسبوع أو أسبوعين إذا لم يكن هناك رد فعل قوي من الولايات المتحدة». وأضاف: «إذا تفاقم الأمر وتحول إلى مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران وعقوبات أكثر صرامة، فإننا نتطلع إلى مستوى يتراوح بين 80 و100 دولار للبرميل لتستديم لبعض الوقت».

على جانب العرض، في حين أنه من غير المرجح أن يشهد اجتماع أوبك + غداً الخميس قرارًا بشأن السياسة النفطية للمجموعة لشهر أبريل، إلا أن المحللين يأملون في أن يلقي الاجتماع بعض الضوء على خطط الإنتاج. وقالت شركة أرامكو السعودية، أكبر منتج ومصدر في العالم، في مؤشر لتوقعات الطلب المستقبلي، إنها تلقت توجيها من وزارة الطاقة بالحفاظ على طاقتها القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميا، وعدم الاستمرار في زيادتها إلى 13 مليون برميل يوميا. وقال ليون لي المحلل لدى سي إم سي ماركتس ومقره شنغهاي «نحتاج إلى رؤية المزيد من العوامل الأساسية لتحفيز أسعار النفط، وإلا فإن خام غرب تكساس الوسيط قد يتعرض لضغوط نزولية عند 80 دولارا».

وتأتي المكاسب أيضًا قبل قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن سعر الفائدة، حيث تبدأ اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة اجتماعًا يستمر يومين يوم الثلاثاء. ومن المتوقع أن يبقي صناع السياسة أسعار الفائدة ثابتة، لكن بعض المستثمرين يعتقدون أن البنك المركزي الأميركي قد يتخلى عن تحيزه لرفع الفائدة. ويظل انخفاض أسعار الفائدة أمر إيجابي بالنسبة لأسعار النفط، ويمكن أن يعزز الطلب بشكل أكبر. وتتوقع الأسواق الآن فرصة بنسبة 47 % لخفض سعر الفائدة الفيدرالي في مارس، حسبما أظهرت أداة فيد واتش، بانخفاض من 88 % في الشهر السابق. في غضون ذلك، أظهر استطلاع أن من المتوقع انخفاض مخزونات النفط الخام ونواتج التقطير في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي بينما ارتفعت مخزونات البنزين. وستنشر مجموعة الصناعة التابعة لمعهد البترول الأميركي بيانات المخزونات الأميركية يوم الثلاثاء الولايات المتحدة، في حين من المقرر أن تنشر بيانات إدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائي لوزارة الطاقة الأميركية، شرق الولايات المتحدة. وتم تداول أسعار النفط الأميركي حول أعلى مستوى منذ ثلاثة أشهر يوم الاثنين بعد مقتل أفراد من الخدمة الأميركية فيما تدعي الولايات المتحدة أنه هجوم بطائرة بدون طيار مدعومة من إيران على إحدى قواعدها على الحدود الأردنية السورية خلال عطلة نهاية الأسبوع. في هذه الأثناء، استعدت شركتا إكسون موبيل وشيفرون الأميركيتان العملاقتان لإعلان نتائج عام 2023 مع تقارير الأرباح يوم الجمعة. وانخفضت أسعار خام غرب تكساس الوسيط إلى ما دون 78 دولارًا للبرميل يوم الاثنين بعد ارتفاعها بأكثر من 6 % الأسبوع الماضي. وجرى تداول خام برنت، المؤشر الدولي، بأقل من 82 دولارًا للبرميل بعد أن وصل أيضًا إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر. وتم تداول أسعار خام غرب تكساس الوسيط حول 78 دولارًا، ارتفاعًا من أقل من 70 دولارًا في أوائل ديسمبر، مما يضعها عند أفضل مستوى منذ أوائل نوفمبر. ويبدو أن المستثمرين يركزون بشكل أكبر على انتعاش الطلب الأميركي والقيود المحتملة الناجمة عن فقدان النفط الإيراني المصدر، أو النفط الذي يتم شحنه عبر البحر الأحمر - والذي لم يتأثر معظمه حتى الآن. وإذا تم إخراج صادرات إيران من سوق النفط العالمية، فإن ذلك سيترك فجوة يمكن أن تضيف نحو 10 دولارات إلى أسعار النفط، بحسب محللين. ويأتي انتعاش أسعار النفط أيضًا قبل إعلان إكسون موبيل وشيفرون عن أرباح وإيرادات الربع الرابع هذا الأسبوع. وتتوقع وول ستريت أن تنخفض أرباح إكسون للعام بأكمله بنسبة 34 % إلى 9.27 دولارات للسهم مع انخفاض المبيعات بنسبة 15 % إلى 348.17 مليار دولار. وفي الوقت نفسه، يتوقع المحللون أن تنخفض أرباح شيفرون 2023 بنسبة 30 % إلى 13.14 دولارًا للسهم مع انخفاض الإيرادات بنسبة 14 % إلى 202.62 مليار دولار. وشهدت كل من إكسون موبيل وشيفرون انخفاضًا في الأرباح والإيرادات طوال عام 2023، حيث ضعفت أسعار النفط والغاز الطبيعي مقابل مستويات العام السابق مدفوعة بالغزو الروسي لأوكرانيا. بينما تدخل شركتا شيفرون وإكسون موبيل عام 2024 بعد عقد صفقات ضخمة في الجزء الأخير من عام 2023. ووسعت إكسون موبيل بشكل كبير ممتلكاتها في حوض بيرميان عندما دفعت 60 مليار دولار مقابل شركة بايونير للموارد الطبيعية في أكتوبر. وسرعان ما تابعت شركة شيفرون ذلك بشراء شركة هيس بقيمة 53 مليار دولار، مما عزز حصتها في أصول باكين الصخري في مونتانا ونورث داكوتا، بالإضافة إلى مشروع بحري بقيادة إكسون من غيانا.

بالنسبة لعام 2024، حددت الشركات الكبرى أهدافًا حذرة للإنفاق الرأسمالي والإنتاج. ومع ذلك، يبدو أن شركة شيفرون مستعدة لزيادة إنتاج النفط بينما تخطط شركة إكسون موبيل لإنتاج ثابت، مع الاعتماد على عمليات الاستحواذ الأخيرة لتحقيق النمو. وقد تتجاوز أسعار النفط 90 دولارًا للبرميل هذا العام إذا تصاعدت الهجمات على السفن في البحر الأحمر، وفقًا لما ذكره جان بول براتس، كبير المسؤولين التنفيذيين في شركة النفط البرازيلية العملاقة التي تسيطر عليها الدولة، بتروليو برازيليرو إس إيه.

وقال براتس، إن شركة بتروبراس ومقرها ريو دي جانيرو لم تتأثر بالهجمات لأنها لا تشحن الكثير من النفط عبر الخليج. مضيفاً: «تتمتع بتروبراس بحماية كبيرة، ونحن لا نستخدم قناة السويس، ولا نستخدم الخليج كثيرًا». ولفت إلى أن البرازيل ستساعد في التوسط في النزاع الحدودي بين فنزويلا وغيانا. وأضاف أن شركة إكسون موبيل حققت سلسلة من الاكتشافات النفطية بمليارات البراميل في المنطقة، ويمكن لشركة بتروبراس الاستثمار في مشاريع نفطية في أي من البلدين. وسيكون من المفيد للمستثمرين مراقبة أي تحولات حديثة في توقعات المحللين لشركة بتروبراس. وتميل هذه المراجعات الأخيرة إلى عكس الطبيعة المتطورة لاتجاهات الأعمال قصيرة المدى. وبالتالي، فإن التغييرات الإيجابية في التقديرات تدل على تفاؤل المحللين بشأن أعمال الشركة وربحيتها.

والتزمت الشركة في وقت سابق من هذا الشهر بزيادة الإنفاق الاستثماري بنسبة 31 % ليصل إلى 102 مليار دولار حتى عام 2028. وبموجب خططها الأخيرة، التي وافق عليها مجلس الإدارة، تتوقع بتروبراس ضخ 2.8 مليون برميل يوميا من المكافئ النفطي في عامي 2024 و2025، تدريجيا. ويرتفع إلى 3.0 مليون برميل يومياً في عام 2026 و3.1 مليون برميل يومياً في عام 2027. وسيبلغ إنتاج النفط والغاز الطبيعي ذروته عند 3.2 مليون برميل يومياً في عام 2028. إلى ذلك، لا ترى شركة غازبروم نفت الروسية حاجة لتخفيضات إضافية في إنتاج النفط من أوبك+. وقال ألكسندر ديوكوف رئيس شركة النفط الروسية الكبرى، غازبروم نفت، يوم السبت إنه لا يرى حاجة لتخفيضات إضافية في إمدادات النفط من قبل منتجي النفط في أوبك +، قبل أيام من اجتماع المجموعة المقرر لمناقشة سياسة الإنتاج.

واتفقت أوبك+ على تخفيضات طوعية للإنتاج يبلغ إجماليها نحو 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الأول بقيادة السعودية بخفضها الطوعي وقدره مليون برميل يوميا. ومن المقرر أن يعقد منتجو أوبك+ اجتماعًا للجنة وزارية رئيسية غداً الخميس، وقالت مصادر المجموعة إنها ستقرر على الأرجح مستويات إنتاجها النفطي لشهر أبريل وما بعده في الأسابيع المقبلة. وأضاف ديوكوف: «لقد قررت أوبك+ بالفعل بشأن التخفيضات، وتبدأ التخفيضات فعليا الآن، في يناير، من ناحية. ومن ناحية أخرى، نقترب من موسم الربيع، وهو زيادة موسمية في الطلب على النفط وسيحدث هذا قريبا بما فيه الكفاية، في غضون شهرين». وقال «برأيي، ليست هناك حاجة في الوقت الحالي (لتعديل اتفاق أوبك+)»، مشيراً إلى ان هناك فائضا طفيفا في سوق النفط العالمية.

وقال ديوكوف أيضًا إن الشركة تخطط لزيادة أحجام تكرير النفط وإنتاج الهيدروكربونات في عام 2024، دون تقديم أرقام، في حين من المتوقع أن تظل استثمارات غازبروم نفت دون تغيير هذا العام. وقالت وكالة الطاقة الدولية، ومقرها باريس، والتي تقدم المشورة للدول المستهلكة للنفط، إنه في ظل الصراع في الشرق الأوسط الذي يثير المخاوف بشأن الإمدادات -ما لم يحدث انقطاع كبير في التدفقات- تبدو السوق في حالة جيدة من الإمدادات بشكل معقول في عام 2024، وقد يظهر فائض إذا ألغت أوبك وحلفاؤها تخفيضات الإنتاج كما هو مقرر في الربع الثاني. وبشكل منفصل، قال وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولغينوف، إن إنتاج البلاد من النفط من المرجح أن يبقى دون تغيير على نطاق واسع هذا العام، حسبما ذكرت وكالة الإعلام الروسية. وانخفض إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز بشكل طفيف العام الماضي إلى 530 مليون طن متري (10.6 مليون برميل يوميا).

قطاعات الصناعة والنقل تستهلك 90 % من الطاقة في المملكة

الرياض

أكد مدير عام المركز السعودي لكفاءة الطاقة ناصر بن عبدالله الغامدي «أن المملكة أولت تحسين كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة اهتماماً كبيراً، كون مجال كفاءة الطاقة يعد عاملاً مهماً في تحقيق الرفاه الاقتصادي والتنموي المستدام، وذلك من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق كفاءة الإنفاق المالي، وتعظيم العوائد على مستوى اقتصاد المملكة، فضلاً عن المساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030».

جاء خلال حفل تكريم الجهات الحكومية المتميزة في تحسين استهلاك الطاقة لعام 2022م الذي أقامه المركز «إن المركز السعودي لكفاءة الطاقة ومنذ تأسيسه استهدف القطاعات الرئيسة الأكثر استهلاكاً للطاقة في المملكة التي تمثل أكثر من 90% من الاستهلاك المحلي للطاقة. وتشمل قطاعات الصناعة والمباني والنقل البري، حيث تم إنجاز العديد من المبادرات التي تهدف إلى وضع معايير ومواصفات لكفاءة الطاقة يتم تنفيذها بشكل تدريجي في القطاعات المستهدفة».

وبين الغامدي «أن قطاع المباني تتوزع فيه نسب استهلاك الطاقة بين ثلاثة أقسام تشمل: المباني السكنية، والمباني التجارية، إضافة إلى المباني والمنشآت الحكومية»، مشيراً إلى أن المركز نفذ بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة العديد من المبادرات التي تضمن تحسين نسب استهلاك الطاقة في القطاع الحكومي فضلاً عن قطاعي الصناعة والنقل، وهو ما سيسهم في تحقيق وفورات جيدة في استهلاك الطاقة يمكن توجيهها لجوانب تنموية مفيدة للمواطن والوطن.

السوق النفطية تهتم بحفاظ السعودية على طاقتها القصوى المستدامة ومحللون: خطوة مرنة ومفاجئة

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

اهتمت السوق النفطية بتوجيه وزارة الطاقة السعودية لشركة النفط العملاقة «أرامكو» بالحفاظ على طاقتها القصوى المستدامة من النفط الخام عند 12 مليون برميل يوميا وعدم الاستمرار في زيادتها إلى 13 مليون برميل يوميا.

وكانت أرامكو السعودية أوضحت في بيان أن مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة يحدد من قبل الدولة وفقا لنظام المواد الهيدروكربونية الصادر بمرسوم ملكي في 20 ديسمبر 2017. وستعمل الشركة على تحديث التوجيه الاسترشادي للإنفاق الرأسمالي عندما تعلن نتائج الشركة لعام 2023 في مارس.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون إن الخطوة السعودية كانت مرنة ومفاجئة للسوق، موضحين أن السعودية تنتج حاليا نحو 9 ملايين برميل يوميا بعد أن قلصت الإنتاج جزءا من جهود «أوبك+» لإنعاش سوق النفط العالمية ومنع حدوث الفائض في الأسواق.

وكانت الرياض ذكرت في نوفمبر أنها تتقدم «بشكل جيد للغاية» في مشروع بمليارات الدولارات لتعزيز القدرة الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يوميا بحلول عام 2027 مع استمرار نمو الطلب في الصين والهند.

من جانبه، قال لـ«الاقتصادية» ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، إن أرامكو السعودية نجحت في إرسال إشارات إيجابية للسوق النفطية بحرصها على توازن السوق النفطية، إضافة إلى أن المخاطر الجيوسياسية يمكن التحكم فيها على ناقلاتها التي تبحر في البحر الأحمر.

على صعيد آخر، أكد سيفين شيميل مدير شركة «في جي أندستري» الألمانية، أن آفاق الطلب قوية خاصة بعد أن انخفضت مخزونات النفط الخام الأمريكية إلى أدنى مستوى لها في هذا الوقت من العام منذ أكثر من عقد، لافتا إلى أنه يمكن أن يؤدي استنزاف المخزونات في كوشينغ إلى ارتفاع الأسعار على المدى القريب.

وأضاف أنه في الأسابيع الثلاثة حتى 19 يناير الماضي انخفضت المخزونات في كوشينغ بأكثر من 5 ملايين برميل، لافتا إلى ارتفاع العقود الآجلة للنفط الخام حيث يظل المستثمرون يراقبون احتمال قيام الولايات المتحدة بضربات جديدة وسط تصاعد التوترات في الشرق الأوسط إلى جانب توقعات انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية.

من جانبه، ذكر روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن مخزونات النفط البرية في الصين انخفضت أيضا ما يشير إلى زيادة محتملة في مشتريات السوق الدولية، مبينا أن استهلاك النفط ومستويات الاحتياطي في بكين يعد أمرا أساسيا لمسارات الأسعار العالمية مع توقع إعادة تخزين معتدلة بسبب الصراعات الاقتصادية.

وأوضح أنه في حين وصلت واردات الصين من النفط الخام إلى مستوى قياسي في 2023، فمن المتوقع أن يكون تجديد احتياطيها الاستراتيجي في 2024 حذرا ويركز على استخدام المصافي.

وكانت العقود الآجلة لخام برنت ارتفعت خلال تعاملات أمس 25 سنتا بما يعادل 0.3 في المائة إلى 82.65 دولار للبرميل خلال التعاملات. وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 31 سنتا أو 0.4 في المائة إلى 77.09 دولار للبرميل.

وانخفض كلا العقدين أكثر من دولار يوم الإثنين، إذ غذت أزمة العقارات المتفاقمة مخاوف الطلب الصيني، بعد أن أمرت محكمة في هونج كونج بتصفية مجموعة تشاينا إيفرجراند العقارية العملاقة.

ومن المتوقع أن يبقي صناع السياسة أسعار الفائدة ثابتة، لكن بعض المستثمرين يرون أن البنك المركزي قد يتخلى عن انحيازه لرفع الفائدة.

ما تداعيات قرار أرامكو بعدم رفع الطاقة الإنتاجية القصوى؟.. محللون يجيبون

العربية

وجهت وزارة الطاقة السعودية شركة أرامكو بعدم الاستمرار في رفع الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة إلى مستوى 13 مليون برميل يوميا، والحافظة عليها عند مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميا.

وفي هذا الصدد، قال رئيس الأبحاث في شركة الراجحي كابيتال مازن السديري، إن السعودية قد ترى أنه من المبكر رفع الطاقة الإنتاجية للنفط الآن وسط تراجع الطلب ونمو الإمدادات من خارج أوبك.

وأوضح السديري في مقابلة مع «العربية Business»، أن عودة الحصة السوقية لأعضاء أوبك قد يستغرق سنوات، بالتالي من باب توظيف هذه الأموال تأجيل رفع الطاقة الإنتاجية، في حين قد تنعكس الأموال على توزيعات أرامكو في الفترة الحالية أو قد يعاد النظر في التوسعات.

وأضاف السديري، أن السعودية دائما ما تراعي التوازن البترولي في العالم، وليس غريبا أن يتم إعادة النظر في القرار بعد سنوات، فهو ليس قرارا نهائيا.

وأشار إلى الإنفاق الرأسمالي الذي سيتم توفيره قد يتم توجيهه إلى مشروعات أخرى، لافتا إلى أن الانخفاض المتوقع في الإنفاق لن يكون كبيرا إذا أن التوسع الرأسمالي في الغاز لا يزال موجودا، كذلك خطط صيانة الآبار ما زالت موجودة.

وحول تأثير القرار، قال السديري، إن الإجراء سيثير اهتمام المستثمرين الذين يركزون على توزيعات الأرباح، وقد يتم إعادة تقييم السهم من هذا الجانب».

وذكر أن الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى سيستغرق سنوات، مع عودة حصة أوبك، وقد يكون لدى أرامكو المساحة بالعودة تدريجيا لخطط التوسعية بشأن الإنتاج إذا كانت السوق تحتاج هذا الكم.

وحول انخفاض أسهم «أديس» و«الحفر العربية»، قال السديري، إن السوق دائما ما تعطي خصومات على الأخبار التي يراها سيئة، مضيفا: «إذا كانت هناك خصومات يجب أن تكون منطقية لأن السوق بالغ بانخفاض سهمي أديس والحفر العربية».

من جانبه، قال المستشار في شؤون الطاقة فيصل الفايق، إن إعلان أرامكو بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية القصوى عند 12 مليون برميل يوميا يحتاج كثيرا من التوضيح والكشف عن تفاصيل أكثر.

وأضاف في مقابلة مع «العربية Business»، أن الشركة يجب أن توضح للمستثمرين الإطار العام للعمل المستقبلي من حيث تأثير هذا التوجيه على عمليات ومشاريع المنبع.

وأشار إلى أنه من المهم التفرقة بين القرار والتوجيه، لافتا إلى أن القرار دائما ما يرتبط بالخطط الاستراتيجية أما التوجيه فيكون تعليمات تكتيكية تحت مظلة القرار أو الخطط الاستراتيجية.

وكشف أن الخطط الاستراتيجية بعد إطلاق رؤية السعودية 2030 سواء مشاريع أرامكو السعودية أو مشاريع المملكة عموما كلها تتميز بالمرونة وأنها قابلة للتغير حسب المتغيرات الاقتصادية ومتغيرات السوق، ودائما ما تخضع للتقييم الدوري.

قال مؤسس شريك في شركة سبعين للاستثمار عبدالعزيز السيف، إن إعلان أرامكو بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية القصوى عند 12 مليون برميل يوميا لا يؤثر على الشركة لأن الطاقة الإنتاجية الحالية تصل إلى 9 ملايين برميل يوميا.

وأضاف السيف في مقابلة مع «العربية Business»، أن هذا يعكس أن هناك مجالا لزيادة الإنتاج في السنوات القادمة إذا استدعت الحاجة لذلك.

وأشار إلى أن الشركات المعتمدة على عقود أرامكو مثل (الحفر العربية أو أديس أو الأنابيب العربية) ستتأثر سلبيا، لأن تقييم هذه الشركات بها الكثير من التكهنات حول نمو في العقود المستقبلية مع أرامكو، لذا هذا الخبر قد يشكل ضغطا على هذه التوقعات.

وفق 4 فئات.. 3 اشتراطات لإنشاء وتشغيل محطات الوقود بالمملكة اليوم

حددت وزارة الطاقة، اشتراطات محطات الوقود ومراكز الخدمة، بهدف الإسهام في إحكام عملية إنشاء محطات الوقود وتشغيلها، ورفع مستوى الخدمة، وكافة الاحتياجات النظامية والقيود الفنية، بما يلبي الاحتياجات والطموحات للمستخدمين وتصنف الوزارة محطات الوقود إلى 4 فئات، وفقًا لموقع المحطة، وطبيعة الخدمات الأساسية والاختيارية التي توفرها وتشمل فئة "أ - 1"، وهي محطات الوقود ومراكز الخدمة الواقعة خارج حدود النطاق العمراني على الطرق الإقليمية، وفئة "أ - 2" وهي الواقعة على الطرق الإقليمية الفرعية.

وتتضمن الفئة "ب" محطات الوقود ومراكز الخدمة الواقعة داخل حدود النطاق العمراني، والفئة "ج" محطات الوقود ومراكز الخدمة المدمجة "compact"، التي تحتوي على خزان الوقود مع المضخة والمعدات اللازمة محاط بهيكل معدني.
وتشمل الفئة "د" محطات الوقود المتحركة "mobile"، وهي عبارة عن خزان ومضخة وقود محمولة على شاحنة متحركة، فيما تحتوي فئات "أ"، و"ب"، و"ج"، على بنزين بأنواعه، ديزل، وكيروسين اختياري، فيما يعد البنزين والديزل والكيروسين اختياريا في الفئة "د".

3 شروط عامة

واشترطت الوزارة 3 شروط عامة في مواقع محطات الوقود ومراكز الخدمة، تتمثل في ألا تقل المسافة الفاصلة بين حدود خزان الوقود الذي يكون أعلى سطح الأرض بالمحطة وحدود المباني الإدارية، والصناعية، والتجارية، والتخزينية المجاورة للمحطة عن 30 م.
وأوجبت ألا تقل المسافة الفاصلة بين حدود خزان الوقود الذي يكون أعلى سطح الأرض بالمحطة وحدود المدارس، والمستشفيات، وقصور الأفراح عن 60 م، وتقل كلتا المسافتين إلى النصف عند توفير وسائل لمنع امتداد الحريق إلى المباني المجاورة عن طريق توفير شبكة مكافحة الحريق.
ولم تشترط الوزارة مسافات فاصلة بين محطة الوقود والمدارس والمستشفيات إذا كان خزان الوقود أسفل سطح الأرض، ولا تقل المسافة بين محطات الوقود وميادين الرماية الخارجية عن 5 كم، ولا تقل المسافة بينها وبين ميادين الرماية الداخلية عن 2 كم.

المواقع الحساسة

واشترطت في مواقع محطات الوقود ومراكز الخدمة فئة "أ" - خارج حدود النطاق العمراني، فيما عدا المواقع الحساسة، لا تقل المسافة بين المحطة والتي تليها في نفس الاتجاه عن 20 كم، وألا تزيد المسافة القصوى بين المحطة والتي تليها في نفس الاتجاه على 60 كم.

وألزمت المصرح لهم بعدم سفلتة منطقة حرم الطريق الواقعة بين مدخل المحطة ومخرجها، وإحاطة المنطقة برصيف يمنع كليًا من دخول الشاحنات والسيارات والوقوف فيها، مع أفضلية استغلال المنطقة بالتشجير، وألا يقل ارتداد منشآت محطات الوقود عن نهاية حرم الطريق بالمناطق المفتوحة والمنبسطة عن 100 م، والمناطق الجبلية عن 30 م.

موافقة الجهات ذات العلاقة

كما ألزمت المصرح لهم بموافقة الجهات ذات العلاقة بالموقع المراد إقامة محطة فيه، مثل وزارة النقل والخدمات اللوجستية للمواقع على جميع الطرق الإقليمية خارج حدود النطاق العمراني، ووزارة البيئة والمياه والزراعة عند إقامة محطة الوقود على الأراضي الزراعية دون تجزئتها أو تعديل استعمالها.

اشترطت الوزارة أن يحتوي مركز الخدمة من الفئة "أ" على قطع غيار للسيارات، وآليات نقل السيارات المعطلة، خدمة شحن السيارات الكهربائية، وميكانيكا خفيفة، كهرباء سيارات، وغسيل آلي للسيارات، وصراف آلي، وبيع أسطوانات الغاز السائل، ومغاسل ملابس "محل أو ذاتي"، ونشاطات ترفيهية وتجارية، ومرفق ضيافة سياحي.

وتحتوي المراكز من الفئة "أ2-" و"ب" على نفس العناصر السابقة بالإضافة إلى مصلى أو مسجد، وبيع الإطارات وإصلاحها، فيما تحتوي «د» على صراف آلي، وآلة بيع ذاتية "مكائن بيع"، وخدمة شحن السيارات الكهربائية فقط.

محطات الوقود المتحركة

وأكدت الوزارة إلزام المصرح لهم ب 6 اشتراطات في محطات الوقود المتحركة فئة "د"، تتمثل في الالتزام بالإطار التنظيمي للنشاط، وتنفيذ جميع الاشتراطات والمتطلبات الفنية للائحة التنفيذية لنظام القياس والمعايرة: والخاصة بمضخات الوقود.

وشددت على اللتزام بالاشتراطات الصادرة عن الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة فيما يخص الاشتراطات الفنية والسلامة، والطرازات المعتمدة، والالتزام باشتراطات السلامة والحماية من الحريق كما وردت في الباب رقم "5707" من الكود العالي "IFC"، وكود الحماية من الحرائق "SBC-801"، وأي تعليمات صادرة من الدفاع المدني، واشتراطات وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.

واشترطت تجنب المحطات المتحركة التحرك والوقوف بالمناطق الحساسة قدر المستطاع وأن تتجنب إعادة التعبئة بجوار المستقبلات الأكثر حساسية، وأن تزود خزانات الوقود المتحركة بكافة الأدوات والأنظمة للمنع والتحكم في أي تسريبات للوقود أو الانسكابات والحد من تأثيرها السلبي على البيئة على ان تتضمن نظام لمنع والتحكم في التعبئة الزائدة والغلق الطارئ للوقود.

بلومبرغ: خطوة أرامكو بشأن القدرة الإنتاجية تسلط الضوء على المنافسين

اقتصاد الشرق

أثار تراجع السعودية عن خطط تعزيز القدرة الإنتاجية النفطية تساؤلات بشأن مستقبل الطلب، لكنه يسلط الضوء على تحدٍ طويل الأمد يتمثل بالمنتجين المنافسين، يمكن أن يؤثر على الإيرادات النفطية للمملكة.

فاجأت شركة «أرامكو» التي تديرها الدولة، عالم النفط يوم الثلاثاء، بإعلانها عدم المضي قدماً في خططها لتعزيز الطاقة الإنتاجية بنحو 8%، إلى 13 مليون برميل يومياً بحلول عام 2027.

أدى عدم وجود تفسير لهذا التحول إلى سيل من التكهنات، لا سيما تلك المرتبطة بشأن احتمال أن تكون الرياض أصبحت أكثر تشاؤماً بشأن استهلاك النفط، مع تحوّل العالم نحو الطاقة منخفضة الكربون.

وتتوقع مؤسسات من بينها وكالة الطاقة الدولية، أن الطلب على النفط سيصل إلى الحد الأقصى في السنوات القليلة المقبلة. لكن هذا الأمر ليس سوى جزء من المعادلة.

المنتجون المنافسون

يحظى المنتجون المنافسون باهتمام خاص من السعودية والحلفاء في «أوبك+»، خصوصاً المنتجون للنفط الصخري الأميركي، المنافس اللدود خلال معظم العقد الماضي.

وتعني موجة عرض نفطي منافس أن الرياض تبقي بالفعل نحو 25% من طاقتها الإجمالية خارج الخدمة كجزء من اتفاقية «أوبك+»، مما يضع إنتاجها منذ يوليو الماضي، عند أدنى مستوى له منذ عامين بنحو 9 ملايين برميل يومياً.

ويرى بوب ماكنالي، رئيس مجموعة «رابيدان إنرجي» الاستشارية والمسؤول السابق في البيت الأبيض، أن الرياض «تتوقع توازنات أكثر ليونة في السنوات القليلة المقبلة، خاصة في ما يتعلق بالإمدادات خارج أوبك+».

ولهذا السبب، يعتقد ماكنالي أن السعوديين «يؤخرون خطط التوسع في المنبع بدلاً من تأجيلها بشكل دائم».

فورة النفط الصخري

أطلقت فورة النفط الصخري في الولايات المتحدة العنان لطوفان من الإمدادات الجديدة إلى الأسواق العالمية، وأدت إلى انهيار أسعار النفط الخام قبل عقد من الزمن. وفي 2016، أصبح النفط الصخري يشكل تهديداً شبه وجودي للمنتجين، ما دفع السعوديين وروسيا إلى تشكيل التحالف المعروف باسم «أوبك+» بعد سنوات من التنافس.

وتراجع عدد حفارات النفط الصخري بشكل حاد عندما اندلعت جائحة كورونا، وسط انهيار الطلب العالمي على النفط. وكان الإصرار الأكبر من جانب المساهمين على تحقيق عوائد أفضل، يعني أن انتعاش الإنتاج كان بطيئاً.

لكن في السنوات الأخيرة، شهد عدد الحفارات عودة أخرى، مما دفع الإنتاج الأميركي إلى مستوى قياسي يتجاوز 13 مليون برميل يومياً. كما أن السوق تشهد عرضاً إضافياً من قبل منتجين آخرين مثل البرازيل، والدولة النفطية الناشئة غويانا.

وسط هذه الموجة من العرض الجديد، انخفضت أسعار النفط في نهاية المطاف بنسبة 10% العام الماضي في لندن، رغم التوقعات الأولية بالارتفاع مع إعادة فتح الاقتصاد الصيني. وتحولت السوق من الندرة إلى الوفرة، وبقي سعر خام برنت إلى حد كبير قرب 80 دولاراً للبرميل هذا العام، حتى مع احتدام الصراع في الشرق الأوسط.

«كان الاعتقاد السائد في الصناعة بأن إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في أوبك سيواجه الضغوط»، وفق رأي مارتين راتس، الاستراتيجي العالمي لشؤون النفط في «مورغان ستانلي». إلا أنه، على نقيض التوقعات، شهد هذا الإنتاج نمواً كافياً لتلبية الطلب، و»أدى إلى التضييق على مكانة نفط أوبك في السوق». إذا كانت الإمدادات من خارج منظمة «أوبك» قادرة على مجاراة نمو الاستهلاك، فإن «أرامكو» لن تحتاج إلى تعزيز قدراتها. لقد قامت السعودية بالفعل بتمديد تخفيضات الإنتاج في الربع الأول، وقال وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان إنه يمكن تمديدها «بالتأكيد».

راتس أشار إلى أن «إعلان أرامكو «يعكس توقعات الحكومة بأن الطلب على نفطها لن يرتفع بقوة كما كان متوقعاً في السابق»، و»في هذا السياق، فإن المستوى الحالي من الطاقة الفائضة كافٍ بالفعل».

عوامل داخلية لقرار أرامكو

بالإضافة إلى الاتجاهات في أسواق النفط العالمية، قد تكون هناك أيضاً عوامل داخلية وراء قرار الرياض. إذ من المحتمل أن تسجل السعودية عجزاً في الميزانية يبلغ نحو 4.3% عام 2024، ولديها أكثر من 46 مليار دولار من متطلبات التمويل، وفقاً لـ»بنك الإمارات دبي الوطني» ومقره دبي. يأتي ذلك في وقت تواصل المملكة إنفاق عشرات المليارات من الدولارات على السياحة والرياضة وغيرها من المشاريع التي يدعمها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، لتنويع الاقتصاد.

وتدفع أرامكو أرباحاً أكبر بكثير للحكومة، حتى مع خفض إنتاجها. ورفعت الشركة توزيعاتها النقدية الفصلية بأكثر من 10 مليارات دولار إلى 29.4 مليار دولار خلال الربعين السابقين، حيث تتطلع الحكومة إلى تمويل عجزها المالي.

ومن شأن التخلي عن التوسعة البالغة 13 مليون برميل يومياً أن يخفف الضغط على ميزانية «أرامكو»، من خلال خفض نحو 5 مليارات دولار سنوياً من الإنفاق السنوي، وفقاً لـ«أر بي سي كابيتال ماركتس» (RBC Capital Markets).

مشترو الوقود في آسيا يبحثون عن بدائل للغاز الأميركي

اقتصاد الشرق

بدأ مشترو الغاز الطبيعي المسال في آسيا البحث عن بدائل لتعويض التأخيرات المحتملة للمشاريع الأميركية التي تضررت من قرار تعليق الموافقة على التراخيص الجديدة لمنشآت تصدير الغاز الطبيعي المسال، ما يمنح فرصاً محتملة للمصدرين المنافسين.

يقوم المشترون، بمن فيهم المستوردون الرئيسيون في الصين واليابان، بمراجعة الخيارات المتاحة أمامهم بما في ذلك إجراء محادثات جديدة مع منشآت مرخصة سابقاً في الولايات المتحدة أو موردين من دول أخرى، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر.

وفي حين أن المستهلكين لا يقترحون فسخ أي عقود قائمة، وبعضها ملزم، إلا أنهم يتطلعون إلى البحث عن مصادر بديلة في حال توقفت الولايات المتحدة عن إصدار موافقات جديدة، ما قد يؤدي إلى تأخيرات كبيرة، وفقاً لما قاله أشخاص طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لخصوصية المناقشات.

من جهته، قال كين سايتو، وزير التجارة الياباني يوم الثلاثاء إن بلاده ستتخذ الخطوات اللازمة لضمان أمن الطاقة وسط مخاوف بشأن التأخير المحتمل في الإنتاج الأميركي خلال الفترة المقبلة. وقالت شركة «جيراكو» (Jera Co)، أكبر شركة مستوردة للغاز الطبيعي المسال في اليابان، رداً على أسئلة إنه حتى التوقف المؤقت للتراخيص الجديدة للمشاريع الأميركية قد يسبب مخاوف بشأن أمن الطاقة العالمي، نظراً لأهميتها كمورد.

ولم ترد وزارة الخارجية الصينية على الفور على طلب للتعليق على القرار الأميركي.

مصادر بديلة

قالت وزارة الطاقة الأميركية يوم الجمعة إن الموافقة على التراخيص الجديدة لمنشآت تصدير الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة قد توقفت، فيما تتم مراجعة تأثيراتها المحتملة على تغير المناخ والاقتصاد والأمن القومي. وقد دعت منظمات الأعمال في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان إدارة بايدن إلى التراجع عن قرارها.

أصبحت الولايات المتحدة أكبر مصدّر لغاز التدفئة ووقود محطات توليد الكهرباء في العالم، مدفوعة بوفرة المعروض من الصخر الزيتي والطلب من المشترين في أوروبا الذين يبحثون عن بدائل لغاز خطوط الأنابيب من روسيا.

يمكن للمشترين اللجوء إلى مشاريع تصدير أخرى في دول مثل قطر أو كندا أو روسيا، حيث إن البدء في إنشاء مصانع جديدة على مدى السنوات القليلة المقبلة من شأنه أن يؤدي إلى تخمة في الإمدادات خلال النصف الثاني من هذا العقد.

يُرجح أن تتوصل منشأتان للغاز الطبيعي المسال -خارج الولايات المتحدة- إلى قرارات استثمارية نهائية هذا العام، حسبما قالت لوجيا تساو، المحللة في «بلومبرغ إن إي إف» في مذكرة نُشرت يوم الإثنين.

اتفاقات آسيوية مع المنشآت الأميركية

لدى العديد من المشترين الآسيويين روابط مع المنشآت الأميركية التي تأثرت بقرار بايدن، وفقاً للبيانات التي جمعتها «بلومبرغ إن إي أف»:

- لدى «إي إن إن إنرجي هولدينغز» و«تشاينا غاز هولدينغز» و«إس كي غاز» عقود مع منشأة «لايك تشارلز» في لويزيانا التابعة لـ«إنرجي ترانسفير» التي تسعى إلى تمديد ترخيص تصدير الغاز.
- أبرم تحالف ياباني اتفاقاً مبدئياً مع المنشأة.
- لدى شركة «سوميت أويل آند شيبينغ» البنغلاديشية اتفاقية مبدئية مع «كومنولث للغاز الطبيعي المسال».
- أبرمت شركة «تشاينا غاز» وشركة «جيرا» اليابانية وشركة «إنبكس» عقوداً مع مشروع محطة التصدير الضخمة «سي بي 2» التابع لشركة «فينتشر غلوبال إل إن جي».

تعتقد «جيرا» أن مشروع «سي بي 2» التابع لشركة «فينتشر غلوبال إل إن جي»، بالإضافة إلى منشآت التصدير الأميركية الأخرى، مهمة لضمان استقرار الإمدادات في العالم، فيما تراقب عن كثب التطورات الصادرة عن الحكومة الأميركية، حسبما ذكرت الشركة. وقالت إنها ستعمل أيضاً مع القطاعين العام والخاص للاستجابة وفقاً لذلك.

إنفاق قياسي عالمي على الطاقة النظيفة بنحو 1.8 تريليون دولار

اقتصاد الشرق

سجل الإنفاق العالمي على التحول إلى الطاقة النظيفة مستويات قياسية في ظل تحرك العالم لكبح التغيرات المناخية، لكن هذه الجهود تظل غير كافية لتحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفرية.

ارتفع الإنفاق الإجمالي بنسبة 17% العام الماضي ليصل إلى 1.8 تريليون دولار، وفقاً لتقرير نشرته «بلومبرغ إن إي إف» اليوم الثلاثاء. وهذه الاستثمارات تشمل تركيب منشآت الطاقة المتجددة وشراء السيارات الكهربائية وبناء أنظمة إنتاج الهيدروجين ونشر تقنيات أخرى. هذا يأتي إضافة إلى الاستثمارات في بناء سلاسل توريد الطاقة النظيفة، بجانب تمويل قدره 900 مليار دولار، ليصل إجمالي التمويل في 2023 إلى حوالي 2.8 تريليون دولار.

الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ

هذا الإنفاق القياسي يعكس الحاجة الملحة للجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ في أعقاب عام اتسم بارتفاع درجات الحرارة إلى أعلى مستوى على الإطلاق، ويُتوقع ارتفاع الحرارة بشكل أكثر هذا العام. مع ذلك، يحتاج العالم إلى استثمار أكثر من ضعف هذا المبلغ في تكنولوجيا الطاقة النظيفة للوصول إلى هدف صافي الانبعاثات الصفرية بحلول منتصف القرن، وفقاً لـ«بلومبرغ إن إي إف».

قال ألبرت تشيونغ، نائب الرئيس التنفيذي لـ«بلومبرغ إن إي إف»، إن «الفرصة كبيرة والإنفاق يتسارع، لكننا بحاجة لبذل جهود أكثر». كان إجمالي الإنفاق على تحول الطاقة العام الماضي أقل بكثير من أكثر من 4.8 تريليون دولار، التي قدرت مؤسسة الأبحاث الواقعة في لندن أنها ستكون مطلوبة سنوياً بين عامي 2024 و2030 لوضع العالم على مسار صافي الانبعاثات الصفرية.

تحذر «بلومبرغ إن إي إف» من أن الحكومات بحاجة لبذل جهود أكثر في الأعوام المقبلة. ويقدر تشيونغ أن الاستثمارات بحاجة للتسارع بنسبة 170% لكي يصل العالم إلى الانبعاثات الصفرية. وقال: «نحن في جزء حاد من المنحنى، وسنشهد نمواً سريعاً» للإنفاق كل عام، لكن مسألة الوصول إلى الانبعاثات الصفرية، فهذه مسألة صعبة».

الصين.. أكبر سوق للطاقة النظيفة

تظل الصين أكبر سوق على الإطلاق، حيث أنفقت 676 مليار دولار العام الماضي، وهذه زيادة بنسبة 6% فقط مقارنة بعام 2022. وفي المقابل، ارتفعت الاستثمارات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا بنسبة لا تقل عن 22%، لتصل إلى إجمالي قدره 718 مليار دولار. هذا كان مدفوعاً جزئياً بالحوافز الواردة في قانون الحد من التضخم، وهو القانون الرئيسي لتغير المناخ في الولايات المتحدة، والذي بدأ يُحدث تأثيراً كبيراً. كما ساعدت المبيعات القوية للسيارات الكهربائية في المملكة المتحدة، بجانب الطلب المتزايد على مصادر الطاقة المتجددة حول أوروبا، في زيادة الاستثمارات الإجمالية.

ارتفع الإنفاق على السيارات الكهربائية حول العالم بنسبة 36% ليصل إلى 634 مليار دولار، مما جعله القطاع الذي شهد أكبر الاستثمارات، متجاوزاً الطاقة المتجددة التي ارتفع الإنفاق عليها بنسبة 8% إلى 623 مليار دولار. كما ضخ المستثمرون 310 مليارات دولار في شبكات الكهرباء، والتي ستكون أداة حاسمة لتوفير الطاقة النظيفة التي ستولد من مزارع الرياح والطاقة الشمسية الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ، مما يجعلها ثالث أكبر سوق.

ختاماً، شهدت بعض التكنولوجيات الناشئة نمواً هائلاً، حيث ارتفعت استثمارات الهيدروجين مثلاً ثلاثة أضعاف إلى 10.4 مليار دولار، مما يوضح الاهتمام المتزايد بهذه التكنولوجيا، رغم أنها لم تُثبت بعد على نطاق واسع.

إستراتيجية الكويت حتى 2040 تعتمد على زيادة طلب نفطها الخام

الطاقة

تعتمد إستراتيجية الكويت حتى 2040 وما بعده على زيادة الطلب على نفطها الخام، وهذا يعني أنه سيتعين عليها الاستثمار للوصول إلى هذه القدرة.

ويتمثل هدف البلاد المؤقت في الوصول إلى 3.2 مليون برميل يوميًا في العام المقبل، إذ تسير الكويت على الطريق الصحيح لتحقيق ذلك، وفق المعلومات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وتبلغ قدرة الكويت الحالية نحو 2.9 مليون برميل يوميًا، بما في ذلك حصتها في المنطقة المحايدة، على الرغم من أن مخصصاتها في أوبك+ أقل من ذلك، حسبما قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، الشيخ نواف سعود الصباح، لوكالة آرغوس ميديا (Argus Media) المتخصصة ببيانات أسواق الطاقة والسلع.

وأكد الشيخ نواف سعود الصباح أن «لدينا بعض القدرة الفائضة، لوضعها في الخدمة إذا طلبت الأسواق ذلك».

وأضاف: «في العام ونصف العام الماضيين، منذ أن وصلت إلى هذا المنصب، تمكنا من تحقيق قدر كبير من الزيادة في السعة، وكان إنتاجنا نحو 2.6 مليون برميل يوميًا، وسرعان ما وصلنا إلى 2.9 مليون برميل يوميًا».

وتحقق الكثير من ذلك من خلال إطلاق القدرات التي تمتلكها مؤسسة البترول الكويتية، وكانت معطلة في سلسلة التوريد.

إضافات السعة

حددت مؤسسة البترول الكويتية عدة حقول جديدة في الكويت لم تتطرق إليها من قبل، ويمكن تسميتها إمكانات إضافية مفتوحة.

وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، الشيخ نواف سعود الصباح: «نحن نعمل على زيادة إنتاجنا من النفط الثقيل من حقل الرتقة، ونتجه إلى الحقول البحرية، الآن، إذ مضى على إنتاجنا 85 عامًا في الكويت، ولم نذهب قط للإنتاج من الحقول البحرية».

وأضاف: «لدينا الآن أول بئر استكشاف جديدة بعيدًا عن الشاطئ، وأنجزنا للتو عملية استكشاف ثانية».

وأشار إلى أن جيولوجيا الكويت تتميز بأن «خزاناتنا مكدسة، لذلك استهدفنا فقط عددًا معينًا من الطبقات، وسيأتي الإنتاج الجديد من طبقات إضافية من الموقع الجغرافي نفسه تقريبًا، وهذا هو الخيار الثالث».

وألمح إلى الخيار الرابع، قائلًا: «لدينا حاليًا اكتشافات جديدة تركناها خلفنا، ولم نرغب في استخراجها، الآن، وتُركت للمستقبل، وستُسهم هذه الاكتشافات في الوصول إلى إنتاج 4 ملايين برميل يوميًا»، حسبما نقلت عنه وكالة آرغوس ميديا (Argus Media) المتخصصة ببيانات أسواق الطاقة والسلع.

التوترات والمخاوف الأمنية واستهداف السفن في البحر الأحمر

أوضح الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، الشيخ نواف سعود الصباح، أن «من وجهة نظر الكويت، لا شيء يضاهي ما مررنا به في عام 1990، وقبل ذلك في الثمانينيات عندما تم استهداف الشحن عبر الخليج، وتحديدًا الشحن الكويتي».

وقال إن «إمدادات النفط استمرت طوال تلك العملية»، مشيرًا: «نحن ندرك أن المنطقة ما تزال متقلبة، وأن هناك العديد من الجهات الفاعلة، ولكننا واثقون بأنه بسبب أهمية تجارة المنطقة وصادراتها مع بقية العالم.. فالعالم سوف يتفاعل دائمًا بصورة إيجابية ويتخذ خطوات لضمان التدفق الحر للتجارة».

وألمح إلى أن «مؤسسة البترول الكويتية لم تتأثر حتى الآن بالتوترات في البحر الأحمر».

وأكد: «نحن نراقب الوضع عن كثب، ونبقى على اتصال دائم مع زملائنا في مجال الشحن، وندعم التدفق الحر للتجارة عبر معظم المياه الدولية، لكن الأمور تتطور بسرعة كبيرة».

وأضاف: «بفضل الإدارة المسؤولة من جانب تحالف أوبك+، أصبح لدينا الآن بعض القدرة الفائضة التي يمكننا وضعها في الخدمة، سواء في الكويت أو دول الخليج العربي الأخرى أو في أي مكان آخر من العالم، حال انقطاع الإمدادات».

دور مؤسسة البترول الكويتية في تحول الطاقة

قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، الشيخ نواف سعود الصباح، إن «مؤسسة البترول تؤدي دورًا أساسيًا في تحول الطاقة وتحقيق هدف الحياد الكربوني للكويت».

وأشار إلى أن المؤسسة «تهدف إلى المزيد من تخفيف الكربون والحفاظ على الطبيعة منخفضة للكربون للنفط الكويتي، ونقله بصورة أساسية إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050».

وأضاف: «يتمثل أحد العناصر الأساسية لإستراتيجيتنا في احتجاز الكربون وتخزينه، ولدينا مشروع تجريبي هنا في الكويت يثبت نجاح هذه التكنولوجيا»، حسبما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وأوضح أن «مشكلاتنا حتى الآن تتعلق بالتكلفة فقط، المرتبطة باحتجاز الكربون ونقله، وبتأثيرات ثاني أكسيد الكربون في أنشطة المنشآت».

وألمح إلى أن «تحديث تلك المرافق للتعامل مع هذا القدر الكبير من الكربون سيكون مكلفًا جدًا».

وقال: «تتمثل الرؤية بصفة أساسية في احتجاز الكربون من مرافق التكرير لدينا، وحقنه في الحقول الحالية بوصفه استخلاصًا معززًا للنفط، واستبدال الغاز الذي كنا سنحقنه في الحقول».

وأردف: «لذلك نحن نحرر الغاز لتوليد الكهرباء، وللاستعمال في قطاع البتروكيماويات، وأخذ الكربون الذي كان سيتبدد في الغلاف الجوي لحقنه في النظام».

شكراً